3- أنماط الزراعة السورية:

1 – تقليدية 2) حديثة

أولاً : الزراعة التقليدية :

يتميز هذا النوع بصغر مساحة الأرض الزراعية, إذ يستخدم الأدوات الزراعية القديمة كالمحراث الذي يجره حيوان , كما أن عملية الزراعة والحصاد يتم بشكل يدوي, كما يتميز بقلة الإنتاج ولكن هذا النمط قلت أهميته وتراجعت .

ثانياً : الزراعة الحديثة

يستخدم فيها أدوات زراعية أكثر تطوراً وتزرع أنواع عديدة من الغلال وتستخدم المخصبات لتحسين إنتاجية التربة ونميز فيها:

أ – **الزراعة الكثيفة** : اذ تنتشر في المناطق المزدحمة بالسكان حيث تتوفر الأيدي العاملة وتقل الأراضي الزراعية نسبياً كما في سهول اللاذقية وطرطوس , وتكون إنتاجية الارض مرتفعة ويسود هذا النوع في نظام الحيازات الزراعية الصغيرة.

ب) **الزراعة الواسعة** : حيث يستخدم في الأراضي ذات المساحات الكبيرة مع استخدام نسبة عالية من الآلات والمعدات الزراعية كما في سهول الفرات التي تتميز بزراعة القطن والحبوب على نطاق واسع.

ج) **الزراعة العلمية** : وتقوم على شكل مزارع متخصصة يستخدم فيها أحدث التقنيات الزراعية, هدفها الأساسي زيادة الإنتاج الزراعي المحسن, وهذا النمط موجود في عدد من المناطق الزراعية السورية .

4- أشكال الاستثمار الزراعي في سورية :

تعددت أشكال الاستثمار الزراعي تبعاً لتعدد القطاعات الاقتصادية في القطر وهي :

أ) **الاستثمار الزراعي في القطاع العام** ويشرف على قيادة هذا القطاع المؤسسات العامة لمزارع الدولة ولكن هذه المزارع لا تشكل وزناً اقتصادياً حقيقياً.

ب) **القطاع المشترك** تقدم الدولة للشركات الزراعية الأراضي مقابل نسبة معينة من الأسهم, وقد منحت الدولة هذه الشركات بعض الاستثناءات و الامتيازات بغية تشجيعها كالإعفاءات الجمركية والإمهال في التحصيل الضريبي ورغم هذه المساعدات فقد اقتصر عمل هذه الشركات على الجوانب التجارية كالشراء والبيع والتصدير والتخزين كما اتجهت في نشاطاتها الزراعية نحو السهول والأراضي سهلة الاستثمار .

ج) **القطاع التعاوني** : عن طريق الجمعيات التعاونية الفلاحية متعددة الأغراض حيث يقتصر عملها على تقديم الخطط الزراعية وتوزيع القروض على الفلاحين.

د) **في القطاع الخاص:** يتم الاستثمار بشكل فردي ويشكل النسبة الأكبر من مساحة الأراضي القابلة للزراعة .

ويتم تمويل الاستثمارات عن طريق:- التمويل الذاتي: وذلك عن طريق المدخرات الشخصية للفلاحين.

- والتمويل الحكومي عن طريق القروض الزراعية قصيرة الأجل (سنة واحدة) ومتوسطة المدى (خمس سنوات) وطويلة المدى (10 سنوات) من قبل المصرف الزراعي والتعاوني .

5- توزيع الأراضي حسب الاستعمال:

- بلغت نسبة الأراضي القابلة للزراعة في سورية نحو 32% من مساحة القطر وتشكل الأراضي المزروعة فعلاً من هذه المساحة 85%, علماً أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد انخفضت، وأهم أسباب انخفاض هذه النسبة هي: زيادة الأبنية والمرافق العامة وزيادة المناطق الحراجية.

- كما تشكل الأراضي غير القابلة للزراعة نحو 20%، أما أراضي المروج والمراعي فقد بلغت نسبتها 45%, وتشكل أراضي الحراج نسبة 3% من مساحة القطر الإجمالية الشكل رقم (1).

ولكن هذه النسب تختلف من محافظة لأخرى فترتفع نسبة الأراضي القابلة للزراعة في الحسكة إلى 24%, تليها في محافظة حلب 21% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة.

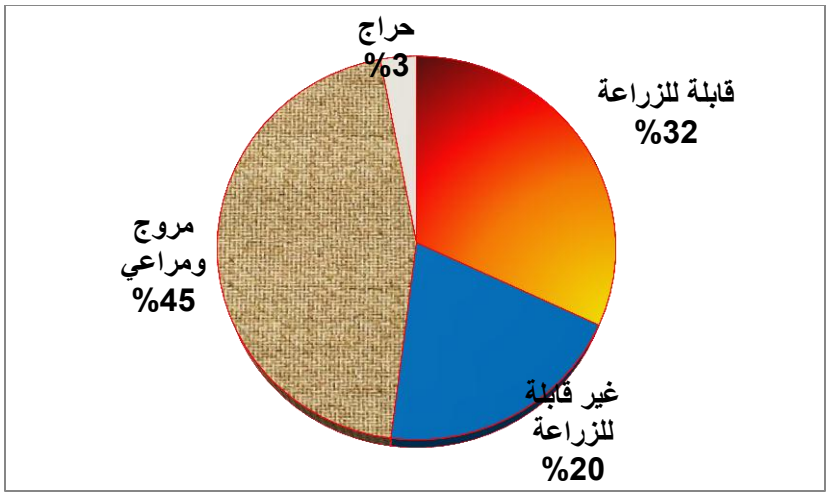

الشكل رقم (1) توزيع الأراضي حسب الاستعمال في سورية عام (2003).

6- مناطق الاستقرار الزراعي:

- منطقة الاستقرار الزراعي الأولى: ويتجاوز معدل الهطول المطري فيها 350مم وتشكل 14.5% من مساحة القطر الإجمالية، تبلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة 29% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة في القطر كما تتميز هذه المنطقة بوجود أكبر مساحة للحراج بنسبة قدرها 53% من مساحة الأراضي الحراجية في القطر.

- منطقة الاستقرار الزراعي الثانية: معدل أمطارها بين (250-350مم), تبلغ نسبة مساحتها 13.2% من المساحة الإجمالية للقطر, وفيها أكبر نسبة قابلة للزراعة في القطر بنسبة 33% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة.

- منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة: معدل أمطارها نحو 250ملم, وتشكل نسبة مساحتها 7.1% من إجمالي مساحة القطر، وتوجد فيها أقل مساحة أراضي غير قابلة للزراعة بنسبة 6% من مساحة الأراضي غير القابلة للزراعة.

– **منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة:** معدل أمطارها ما بين 200-250ملم/سنوياً, وتشكل نسبة 10% من مساحة القطر , وتوجد فيها أعلى نسبة أراضي في حالة سبات للراحة بنسبة 40% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة في حالة سبات في القطر.

– **منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة:** ومعدل أمطارها أقل من 200ملم/سنوياً، وهي كل ما تبقى من مساحة القطر، فيها أعلى نسبة للأراضي غير القابلة للزراعة وتقدر بنسبة 62.9% من الأراضي غير القابلة للزراعة في القطر. كما يوجد فيها أكبر مساحة مروج ومراعي في القطر وتقدر بنسبة 89% من مساحة المروج والمراعي الإجمالية في القطر ويوضح ذلك الشكل رقم 2.

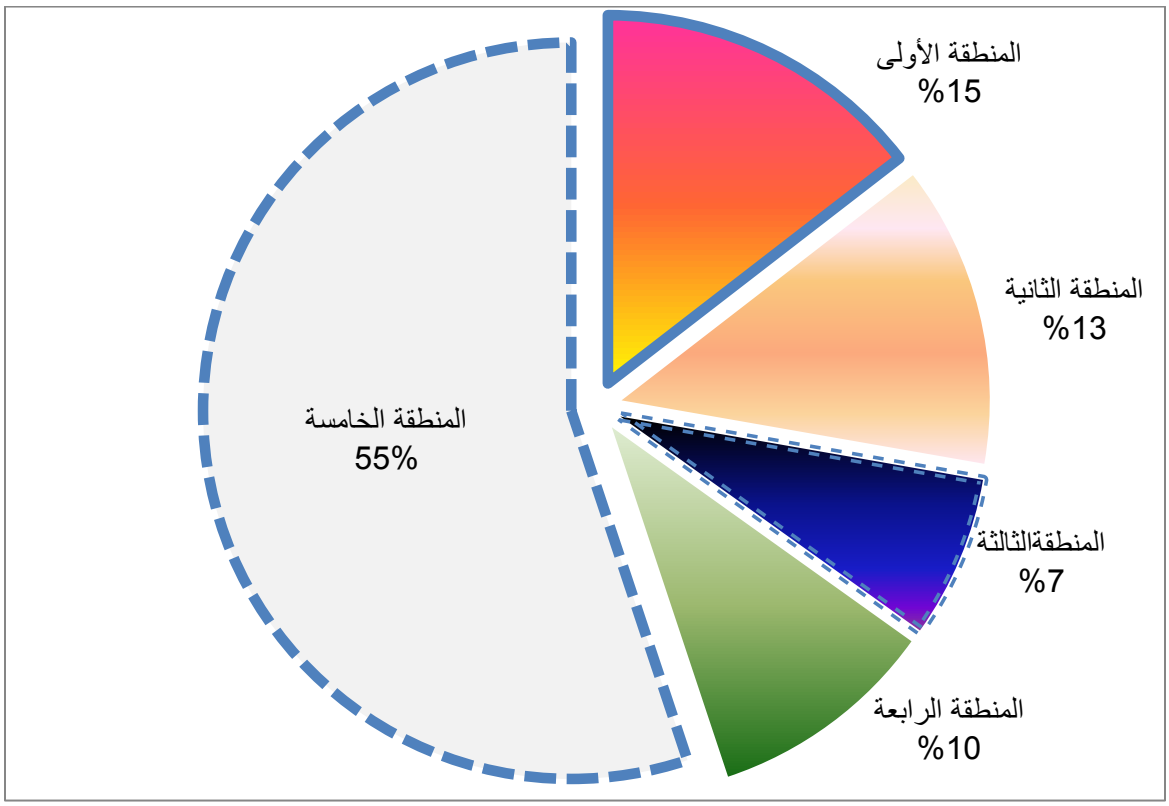

الشكل رقم (2) التوزع النسبي لمساحات مناطق الاستقرار الزراعي في سورية.

7- الإنتاج الزراعي في الجمهورية العربية السورية:

يصنف الإنتاج الزراعي في سورية ضمن خمس مجموعات رئيسة و تضم كل مجموعة عدد من المحاصيل الزراعية , يخصص جزء منها للتصدير والباقي لتأمين حاجة الاستهلاك المحلي.

أولاً : مجموعة الحبوب :

تمثل الحبوب معظم المساحة المزروعة ويزرع معظمها بعلاً لذلك يتصف الإنتاج بالتذبذب, وقد شكلت الأراضي المزروعة بالحبوب (66,5%) من المساحة المزروعة عام 2003/الشكل رقم3/.

أهم المحاصيل:

القمح : يزرع في جميع محافظات القطر وتحتل محافظة الحسكة المرتبة الأولى في زراعة القمح حيث تنتج ثلثي إنتاج القطر ثم تأتي حلب وحماة و اللاذقية وطرطوس.

الشعير : يأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة وهو من الزراعات البعلية الشتوية.

ثانياً : مجموعة البقوليات:

تعد محاصيل هذه المجموعة ذات أهمية خاصة للدورة الزراعية إذ تتعاقب مع مجموعة الحبوب, أهم محاصيلها (العدس) و هو المحصول الرئيس في هذه المجموعة يليه الحمص ثم الفول .....الخ. و هناك مجموعة من الحبوب البقولية التي تستخدم بشكل أعلاف مثل (الجلبانة, البيقية , الكرسنة).

ثالثاً : مجموعة المحاصيل الصناعية:

أولت الحكومة السورية أهمية كبيرة لها لاعتماد الصناعة المحلية عليها من جهة و لأهميتها في الدخل الوطني من جهة أخرى , أهم المحاصيل القطن, و هو أهم المحاصيل النقدية في القطر و له أهمية

في الصناعات النسيجية و الغذائية ثم الشوندر السكري و التبغ و الفول السوداني و دوار الشمس و الكمون .....الخ

رابعاً : مجموعة محاصيل الأشجار المثمرة:

الزيتون : حيث أن سورية الطبيعية هي أول من عرفت زراعة الزيتون منذ 6000 عام. ويعد محصول الزيتون ثالث المحاصيل بعد القمح و القطن في سورية.

الحمضيات : ازداد الاهتمام بزراعتها وتذبذب إنتاجها من عام لآخر وانتشرت في المناطق الساحلية.

العنب : تراجعت زراعته في السنوات الأخيرة أمام أشجار مثمرة أخرى ذات ربح أكبر.

التفاح : تزدهر زراعته في المناطق الجبلية وهو يقاوم البرد, وهناك اللوز والفستق الأجاص والمشمش...

خامساً : مجموعة الخضروات:

تنتشر في جميع أنحاء القطر منها (البندورة و البطاطا والبصل والثوم والفليفلة).

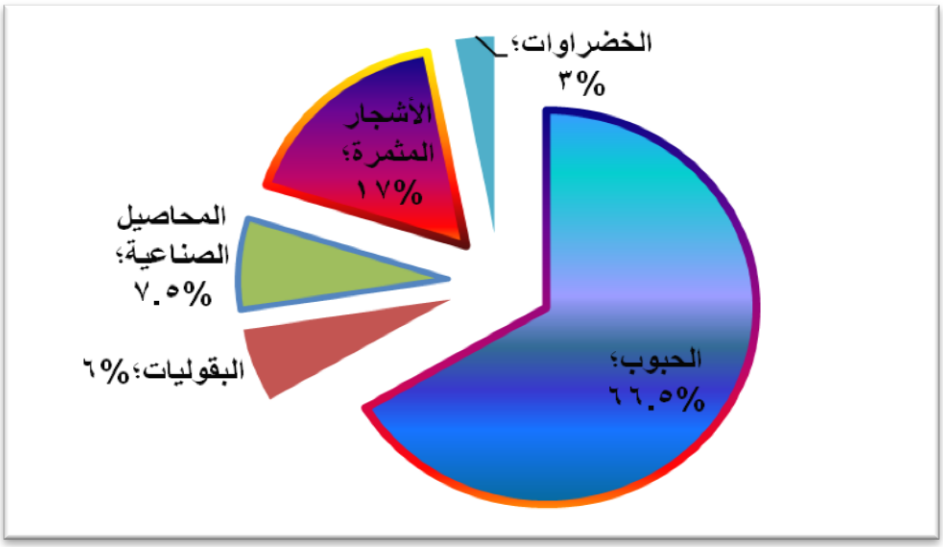

الشكل رقم (3) التوزع النسبي لمساحة المحاصيل الزراعية في سورية.

ثالثاً– الثروة الحيوانية في الجمهورية العربية السورية:

يعد الإنتاج الحيواني جزءاً هاماً من الإنتاج الزراعي ونتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الحيوانية برز الاهتمام بتربيتها من حيث تأمين العناية الصحية وتأمين الأعلاف وإدخال سلالات محسنة وتشمل:

1- **الأغنام** : وهي من أفضل الأغنام في العالم (أغنام العواس), وقد تنخفض أعدادها أو إنتاجيتها بسبب قلة الأمطار.

2– الماعز : انخفضت أعدادها بسبب السياسة المتبعة لحماية المناطق الجبلية الحراجية, إضافة إلى انخفاض الطلب على لحمها.

3- **الأبقار** : ازداد الاهتمام بها كمصدر للحليب.

4- **الجواميس**: يقل عددها بسبب الاهتمام بالأنواع الأخرى من الحيوانات الحلوب.

5- **الإبل** : لا تلقى رواجاً لقلة الطلب على منتجاتها ويوضح الشكل رقم (4) أعدادها.

ويربى أعداداً من الخيول والبغال والحمير إضافة للطيور الداجنة والأسماك و النحل, ويعد إنتاج الصيد البحري والنهري متواضعاً بسبب شيوع الأسلوب التقليدي في الصيد وقلة وجود المصائد الحديثة.

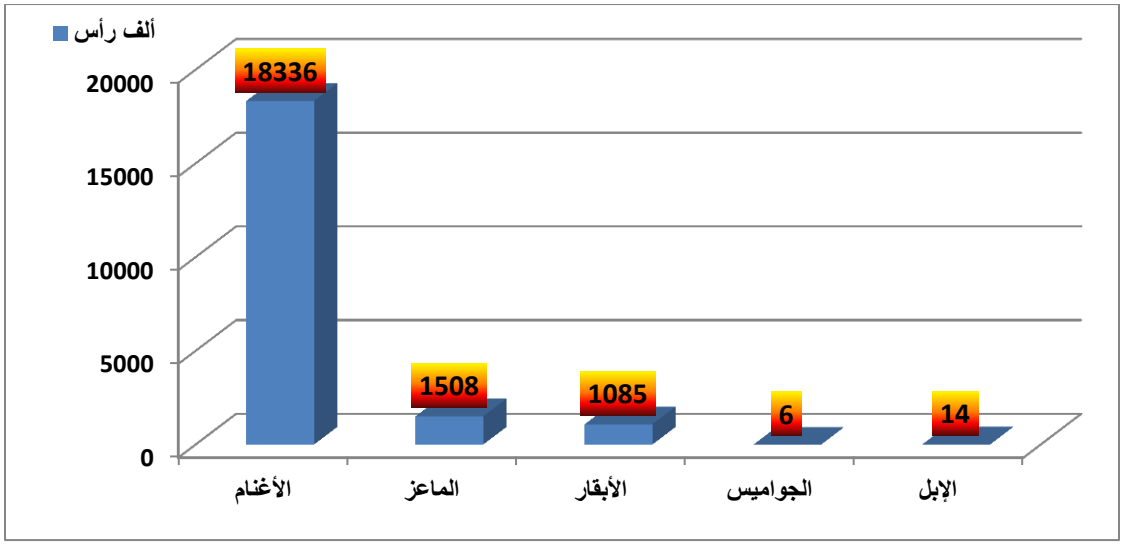

الشكل رقم (4) أعدد الأغنام والماعز والأبقار والجواميس والإبل في سورية عام 2009.

رابعاً–الصناعة في سورية

1)–السمات العامة للصناعة في الجمهورية العربية السورية:

أ- إنّ إسهام الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي لا تتجاوز 5.5 % لعام 2006 بينما وصلت في تونس ومصر إلى حوالي 20% للعام نفسه, وفي اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وصلت نحو 40% ويؤمل من خلال هذه الخطة الخمسية العاشرة رفع النسبة إلى أكثر من 10%.

ب- تواضع إسهام الصناعات التحويلية في الصادرات السورية واعتمادها على المشتقات النفطية والمواد الأولية كالقطن المحلوج والمغزول. إذ تبلغ نسبة المواد الخام من إجمالي الصادرات السورية في عام 2002 حوالي 79% في حين أنّ نسبة المواد نصف المصنعة 5% والمواد المصنعة 16% ويوضح ذلك الشكل رقم 5, أمّا بالنسبة للواردات فإن 9% منها مواد خام و48% مواد نصف مصنعة و43% مواد مصنعة الشكل رقم (5). الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاقتصاد السوري إمكانية تحقيق قيمة مضافة وطنية من خلال تصنيع المواد الأولية ونصف المصنعة من الاستيراد والتصدير.

ج- تتصف الصناعة السورية بغلبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الخفيفة والاستهلاكية دون الصناعات الثقيلة إذ تسيطر الصناعات الغذائية على هيكل الناتج الصناعي التي تشكّل حوالي 37.5% من إجمالي الصناعات التحويلية نظراً لتوفر موادها الخام (الأولية)

محلياً مثل الحبوب والزيوت والسكر والألبان بالإضافة إلى صناعة الغزل والنسيج والحلج والجلود التي تشكّل 27% من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية حيث تعتمد هذه الصناعات على مواد خام منتجة في سورية كميات جيدة مثل القطن والصوف والحرير.

د- يعاني الميزان التجاري لهذا القطاع من عجز مزمن إذ تُغطي صادراته أقل من خُمس وارداته, إذ يتمثل محرك النمو الصناعي بالطلب المحلي وليس باندماج الصناعة السورية بالتجارة الدولية من خلال التصدير وهذا يتطلب تحسين مواصفات المنتج النهائي وكذلك تخفيض التكاليف من خلال زيادة إنتاجية العامل.

هـ- تعاني الصناعة التحويلية من وجود صعوبات فنية وإدارية وتنظيمية وعمالية.

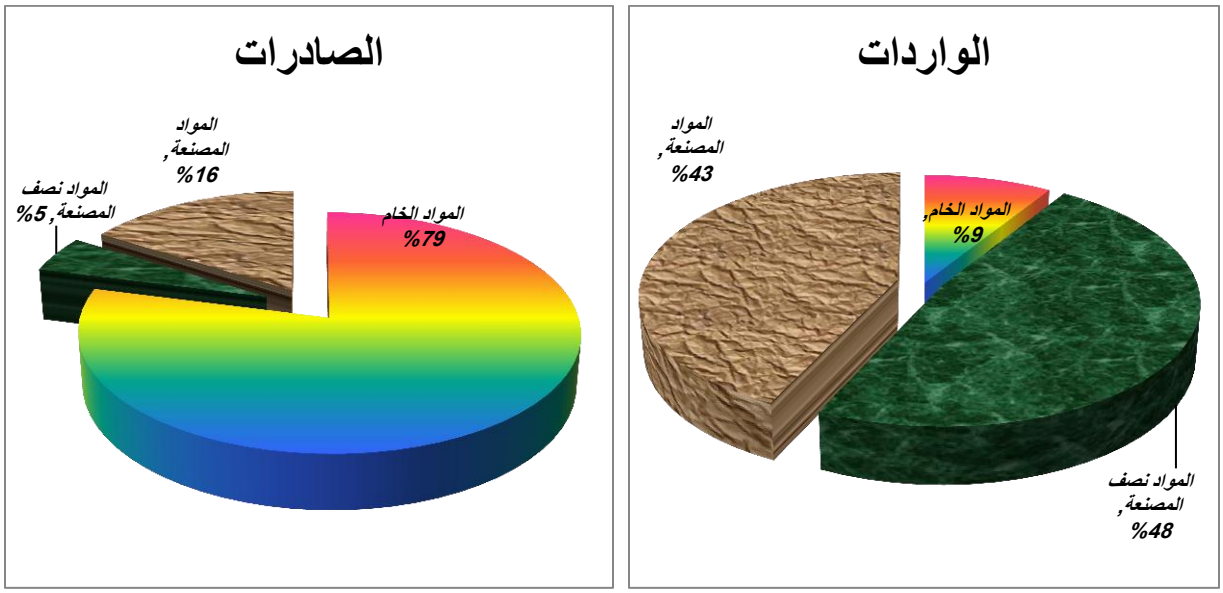

الشكل رقم (5) التوزع النسبي لمدى إسهام المواد الخام والمصنعة ونصف المصنعة في الصادرات والواردات السورية عام 2002.

=نهاية المحاضرة 8=